الولايات المتحدة الامريكية وتركيا-اعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط

الاستاذ المساعد
الدكتور
سرمد عبد الستار امين(*)

ملخص البحث

وسوف تركز هذه الدراسة على فاعلين أساسين في الشرق الأوسط احدهما يتمثل في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها لاعبا دوليا تفرد خلال العقدين الماضيين في ادارة ملفات التأزم في مناطق التوتر العالمي ومنها منطقة الدراسة،ومتابعة التحول الحاصل في رؤية الأدارة الأمريكية الحالية (ادارة الرئيس باراك اوباما) للوسائل التي ينبغي توظيفها لاعادة تعريف علاقاتها ببلدان المنطقة من ناحية وتحصيل المصالح من ناحية ثانية.

اما الفاعل الثاني فهو تركيا باعتبارها لاعبا اقليميا مهما يمر بمرحلة تحول حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة والعالم معا ،تركيا التي تعيد من خلال نخبها السياسية الجديدة تعريف نفسها ومصالحها ودورها في الفضاء الشرق أوسطي، تركيا التي يخطط لها حزب العدالة والتنمية لتكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الأقليمية ومن خلال توظيف الامكانات الذاتية والموضوعية التي تعينها على تحقيق هذا الهدف.

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

وكلا الفاعلين (الدولي والاقليمي) يحتاجان الى بعضهما في تحقيق طيف واسع من المصالح المرتبطة برؤيته الموضوعة للمنطقة وتقليص هامش المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيله في ذلك. لكنهما يعانيان وبشدة من مواجهة ضغوط التباين في المواقف أزاء الازمات التي حفلت بها سنوات ما بعد الحرب الباردة خصوصا في محيط منطقة الدراسة وعززتها السياسات المتشنجة لادارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأبن وافراطها في استخدام القوة كوسيلة مفضلة في التعامل مع مشاكل المنطقة وأزماتها ومبالغتها أيضا في تجاهل ادوار الحلفاء الاقليمين ومصالحهم وما يمكن ان يقدموه لها في هذا المجال.

معنى ذلك ان الفاعلين الأمريكي والتركي بحاجة ماسة الى قراءة متأنية لمصالحهما المشتركة وما يمكن أن يؤديه كل منهما للآخر ،ومراجعة سجل العلاقة القريبة بينهما لتجاوز نقاط الخلاف التي زادت من شقة التباعد بينهما خلال المرحلة الماضية في اطار عملية واسعة لاعادة تفعيل علاقة التحالف القائم أصلا بينهما في بنية حلف الناتو منذ عام ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي شهد العضوية الكاملة لتركيا في الحلف المذكور.

المقدمــة

تعد منطقة الشرق الأوسط بخصائصها الجيوستراتيجية من اهم مناطق التنافس والصراع العالمي التي تزدحم فيها المصالح الدولية والاقليمية وسبل تحقيقها على نحو يتجاوز قدرة وامكانية أطرافها المحلية على توجيه دفة الامور في المنطقة او تقرير مصيرها وفقا للارادة الذاتية لتلك الاطراف.

وسوف تركز هذه الدراسة على فاعلين أساسيين في الشرق الأوسط احدهما يتمثل في الولايات المتحدة الامريكية بوصفها لاعبا دوليا تفرد خلال

العقدين الماضيين في ادارة ملفات التأزم في مناطق التوتر العالمي ومنها منطقة الدراسة،ومتابعة التحول الحاصل في رؤية الأدارة الأمريكية الحالية (ادارة الرئيس باراك اوباما) للوسائل التي ينبغي توظيفها لاعادة تعريف علاقاتها ببلدان المنطقة من ناحية وتحصيل المصالح من ناحية ثانية.

اما الفاعل الثاني فهو تركيا بوصفها لاعبا اقليميا مهما يمر بمرحلة تحول حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة والعالم معا ،تركيا التي تعيد من خلال نخبها السياسية الجديدة تعريف نفسها ومصالحها ودورها في الفضاء الشرق أوسطي، تركيا التي يخطط لها حزب العدالة والتنمية لتكون قوة دولية عبر بوابة القيادة الأقليمية ومن خلال توظيف الامكانات الذاتية والموضوعية التي تعينها على تحقيق هذا الهدف.

وكلا الفاعلين (الدولي والاقليمي) يحتاجان الى بعضهما في تحقيق طيف واسع من المصالح المرتبطة برؤيته الموضوعة للمنطقة وتقليص هامش المشاكل والصعوبات التي تعترض سبيله في ذلك. لكنهما يعانيان وبشدة من مواجهة ضغوط التباين في المواقف أزاء الازمات التي حفلت بها سنوات ما بعد الحرب الباردة خصوصا في محيط منطقة الدراسة وعززتها السياسات المتشنجة لادارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأبن وافراطها في استخدام القوة كوسيلة مفضلة في التعامل مع مشاكل المنطقة وأزماتها ومبالغتها أيضا في تجاهل ادوار الحلفاء الاقليمين ومصالحهم وما يمكن ان يقدموه لها في هذا المجال.

معنى ذلك ان الفاعلين الأمريكي والتركي بحاجة ماسة الى قراءة متأنية لمصالحهما المشتركة وما يمكن أن يؤديه كل منهما للآخر ،ومراجعة سجل العلاقة القريبة بينهما لتجاوز نقاط الخلاف التي زادت من شقة التباعد بينهما خلال المرحلة الماضية في اطار عملية واسعة لاعادة تفعيل علاقة التحالف القائم أصلا بينهما في بنية حلف الناتو منذ عام ١٩٥٢ وهو التاريخ الذي شهد العضوية الكاملة لتركيا في الحلف المذكور.

وسوف تنطلق الدراسة من فرضية أساسية قوامها "

أن متطلبات تفعيل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ،وتلبية طموحات السياسة الخارجية التركية الجديدة تفرضان على الطرفين اعادة تفعيل اطر الشراكة بينهما على المستوى الاستراتيجي.

وسوف يتم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الاول= توجهات ادارة الرئيس باراك أوباما في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط.

المحور الثاني= الدور التركي في الشرق الأوسط (الدوافع والاتجاهات).

المحور الثالث = قراءة امريكية – تركية للمصالح المشتركة في الشرق الأوسط.

المحور الأول= توجهات ادارة الرئيس باراك أوباما في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط.

لقد كتب الكثير في توصيف السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية طيلة السنوات التي شهدت انفرادها بتصريف شؤون النظام الدولي خلال العقدين الاخيرين ،لكنه في الغالب العام لم يخرج عن الدهشة الكبيرة مما آل اليه وضع القوة العظمى الأولى في العالم نتيجة اصرارها على استثمار الفرصة السانحة لتغيير العالم وفقا لمقتضيات المصلحة الأميركية ، وقسر الجميع دون استثناء للانصياع للارادة الأمريكية حتى ان تطلب الامر استخدام القوة المفرطة في مناسبات عدة هنا أو هناك على امتداد المعمورة[1].

[1] لمزيد من التفصيل حول طبيعة السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة انظر.. د. سرمد العبيدي، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد،مجلة دراسات دولية،جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية،العدد ٣٥ ،كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص- ص ٩٥-١٣٤.

ولـم تكـن نتـائج هـذه المنهجيـة غائبـة عـن الحضـور فـي ذهنيـة مـن تعايشوا معها في كل مكان، فالنموذج الأميركي ذو الأغراء والجذب العالي للآخرين فقد قدرته وسحره المعهود لصالح تنامي الشكوك في النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الاميركية على المستوى العالمي.. اذ فقدت شعارات الدمقرطة والانفتاح على العالم الحر ومكافحة التطرف والارهاب واسقاط النظم الشمولية وعولمة الافكار والمباديء المرتبطة بحقوق الانسان وحرياته الأساسية، فقدت مصداقيتها الى الحد الذي بدأ فيه الكثيرون يعتدونها مداخل مزيفة وأدوات وهمية للتدخل في شئون الدول الأخرى ومعاقبة غير المنسجمين مع منظومة القيم الأميركية الجديدة خصوصا في مجالي الأمن والسياسة معا. أضف الى ذلك تعثر الولايات المتحدة الامريكية الواضح في تحقيق تسويات مقبولة لازمات أساسية في المنطقة ومنها الصراع العربي الاسرائيلي، ناهيك عن أزمتها الاقتصادية الأخيرة التي أظهرتها بالتظافر مع المشكلات التي سبقتها بمظهر القوة العاجزة التي تحيل الأمور دائما الى الأسوء[1].

لقد كان الاصرار على حمل العصا في السياسة الخارجية الامريكية طيلة سنوات ما بعد الحرب الباردة عاملا محوريا في تشويه دور القوة العظمى في العالم ونفور الآخرين منه حكومات وشعوب حتى لو تحدث البعض عن عدم قصدية تلك السياسة أو كونها انعكاساً وردود أفعال متشنجة لظروف رافقت وتلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١.

ويمكن فهم ماورد في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن المتطلبات الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في الحادي

[1] **في تدهور مكانة وسمعة النموذج الامريكي على المستوى العالمي والشكوك المطروحة أزائه ..أنظر – د، سرمد العبيدي ، رؤية استراتيجية للأمن في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٩، كانون الأول ٢٠٠٥ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ص –ص ٧٣ – ٩٥ .**

والعشرين من آيار ٢٠٠٩ في هذا المنحى حينما أكد بلهجة اعتذار واضحة أنه ((وللأسف فإن حكومتنا، وهي تواجه تهديدا لم تكن متأكدة من كنهه، فإنها اتخذت مجموعة من القرارات المتعجلة، وإنني واثق من أن تلك القرارات كانت بدافع صادق لحماية الشعب الأميركي. ولكنني أعتقد أيضا – أنه في أحيان كثيرة– اتخذت حكومتنا قرارات قائمة على الخوف وليس على الحكمة، وأنها كلها في أغلب الأحيان عدّلت الحقائق والأدلة بحيث تتناسب مع النزعة الأيديولوجية، وبدلا من استخدام قوتنا ومبادئنا بأسلوب استراتيجي، فإننا في أغلب الأحيان نحينا تلك المبادىء جانبا بوصفها ترفا لم نعد نطيق تحمله. وخلال موسم الخوف هذا لاذ الكثيرون منا بالصمت، ديمقراطيون وجمهوريون وسياسيون وصحفيون ومواطنون...

بتعبير آخر، خرجنا عن المسار. وهذا ليس تقييمي أو رايي أنا وحدى. ولكنه تقييم أو رأي يشاركني فيه الشعب الأميركي))[١].

واعترف الرئيس أوباما أيضا في ذات الخطاب بأن السياسات التي اتبعت أيام ادارة الرئيس بوش لم تفض سوى الى المزيد من الكراهية في كل مكان للولايات المتحدة الامريكية حينما قال((إن تلك الاجراءات والسياسات كانت تقوض حكم القانون. إنها تنفر العالم منا. وهي تؤدي إلى تجنيد للإرهابيين، وتزيد من رغبة أعدائنا في محاربتنا، بينما تقلل من إرادة الآخرين للعمل مع أميركا. وهي تعرض حياة جنودنا للخطر بتقليص الاحتمال بأن يستسلم آخرون لهم في المعركة، وزيادة الاحتمال بأن الأميركيين ستساء

[١] **الاقتباس مأخوذ من نص خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢١ على الموقع الرسمي للمركز الصحفي للبيت الأبيض**
http://www.america.gov/st/peacesecarabic/2009/May/20090521173900ssissirdilE0.1554987.html?CP.rss=true

معاملتهم إذا أسروا. باختصار، إنها لم تدفع بحربنا وجهودنا ضد الإرهاب إلى الأمام – بل هدمتها، وذلك هو السبب في أنني أنهيتها كلية))[1](*).

والأغرب من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بالغت في الاعتداد بالذات وبالقدرة المنفردة على معالجة المشكلات المختلفة الى الحد الذي دفعها الى تجاهل حتى ما يمكن الحصول عليه من مساعدة من جانب حلفائها وأصدقائها في مناطق التوتر العالمي وكذلك تجاهل مصالحهم وأدوارهم دون مبرر.

وقد بدا ذلك واضحا جدا بالنسبة الى الدور التركي في محيطه الأقليمي ابان سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الامريكية خصوصا خلال سنوات ادارة الرئيس بوش الأبن في كل مايتعلق بقضايا الشرق الأوسط[2].

لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، وتزايد مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة تأثير الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية، وقلقها العميق من اهمال الولايات المتحدة الامريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها الى صراعات اقليمية غير مرغوب فيها وخسارتها لخياراتها

---

[1] **نفس المصدر.**

[*] **لقد كان التعليق الأجمل حول تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية هو ما ذكره أحد الصحفيين من ان برجي التجارة العالمية قد سقطا من عقل أمريكا فأصيبت بالجنون وفعلت ما فعلته بنفسها وبالعرب والمسلمين.**

[2] **محمد نور الدين، دور تركيا الجديد في الشرق الأوسط،**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الامريكي فضلا عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الامريكية خصوصا عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الامريكية في لحظة معينة[1].

ومـع التعقيـدات الكبيـرة التـي شـهدتها ملفـات التـدخل العسـكري الأمريكـي فـي كـل مـن أفغانسـتان والعـراق، وتـدهور سـمعة وصـورة اللاعـب الأمريكـي فـي المنطقـة، وضـبابية الحلـول الموضـوعة لمشـاكل الشـرق الأوسـط، ناهيك عن التحول الحاسم في مزاج الشارع الأمريكي تجاه انتخاب ادارة جديدة أكثر تحوطا واهتماما بالقضايا الداخلية واكثر استجابة لمطالب اعادة الجنود الامريكـان الـى الـوطن بالسـرعة الممكنـة وتحسـين صـورة الولايـات المتحـدة الأمريكية في الخارج، جاء أداء الرئيس الجديد باراك أوباما وادارته متماشيا مع لائحة اصلاح أخطاء الادارات السابقة له.

مع أن هناك من يرى أن ملاحظات وأفكار الرئيس أوباما أفضل بكثير من فعله على الأرض أو أن ادارته لا تزال حبيسة الارث الثقيل لادارة سلفه، فهو وأن عرض أفكارا مغايرة تماما لتلك التي تبنتها الادارة السابقة الا أن جوهر سياسته لا يشكل تغييرا حقيقيا على الأرض ،اذ تفكر ادارة اوباما من جانب في زيادة عدد القوات الامريكية في أفغانستان الى الضعف(من ٣٦ الفا الى حوالي ٦٠ الفا) وذلك في غضون ستة اشهر، لكن سرعة تنفيذ هذه الزيادة في افغانستان تعتمد على السرعة التي يمكن بها سحبهم من العراق الذي كان يرابط فيه ١٤٠ الفا منهم[2].

---

[1] غراهام فولر ،الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي،ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٩،ص ٢٠٨.

[2] نقلا عن شبكة الأخبار العربية على موقعها الآتي:

http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=216498

هذا الى جانب أعلان الرئيس أوباما دعمه لحرب جديدة ضد القاعدة وطالبان في باكستان في طلب تم تقديمه الى الكونغرس الأمريكي عام ٢٠١٠ بالموافقة على نقل معدات عسكرية امريكية من العراق الى باكستان لتعزيز قدرات الجيش الباكستاني في حربه على القاعدة وطالبان[١].

اضف لذلك عرض الرئيس أوباما التعاون مع اليمن في حربها السادسة ضد المتمردين الحوثيين التي اتسعت كثيرا هذه المرة لتدخل المملكة العربية السعودية على خط المواجهة العسكرية مع الحوثيين على الحدود المشتركة مع اليمن.

بل ان هناك الكثير من التقارير والمعلومات التي توردها الكثير من وسائل الاعلام التي تؤكد مشاركة الطائرات المقاتلة والمسيرة الاميركية في قصف مناطق وتحصنات المتمردين الحوثيين ومقاتلي القاعدة على السواء في شرق اليمن وعلى الحدود المشتركة مع العربية السعودية.

ولنتذكر أيضا أنه لا يزال صعبا الحكم على مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق خصوصا مع تأكيد الرئيس أوباما أمام تجمع لجنود مشاة البحرية الأمريكية في قاعدة كامب ليغون في نورث كارولاينا " أن ما بين ٣٥ ألفا و ٥٠ الف فرد سيبقون في العراق لتدريب وإعداد القوات العراقية وحماية مشاريع الاعمار المدنية والقيام بعمليات محدودة لمكافحة الارهاب[٢].

---

[١] **حول مخاوف أعضاء الكونغرس من تسرب هذه المساعدات العسكرية الى الحدود مع الجارة النووية (الهند) والخشية من ألتزام عسكري أمريكي طويل الأمد في الحرب على الارهاب في باكستان أنظر: البنتاغون يسعى للاستعانة بمعداته في العراق لدعم باكستان.. على الموقع الاليكتروني الآتي:**

http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=83040

[٢] **نص الكلمة على الموقع الأليكتروني الآتي:**

http://www.middle-east-online.com/iraq/?id=74390

ورغم ذلك فان الرئيس الجديد لايزال مصرا على حداثة منهجه وعنصر التغيير فيه حينما يؤكد ((أن هناك تغييرات مثيرة من شأنها أن تضع طريقتنا في التعامل مع الأمن القومي في وضع أكثر تأكدا وأكثر أمانا وأكثر استدامة وتنفيذها سيستغرق وقتا.. مشيرا الى" أننا نقيم علاقات شراكة جديدة في أنحاء العالم من اجل تعويق وتفكيك القاعدة والجماعات المرتبطة بها وقمنا بتجديد الدبلوماسية الأمريكية حتى نستعيد القوة والثبات اللذين يسمحان لنا بقيادة العالم بحق وهذه الخطوات مهمة للحفاظ على أمن وسلامة أمريكا))[1].

يبدو مما تقدم أن هناك صعوبة كبيرة تواجه ادارة الرئيس اوباما في تخطي الالتزامات التي عقدتها ادارة الرئيس بوش ولكنها تحاول ادارة هذه الالتزامات بأساليب جديدة قوامها (المعلن) نبذ وسائل التهديد والقسر وفتح نوافذ اضافية للحوار وتعزيز المسار الدبلوماسي وتبني أجندة اعلامية موسعة لاعادة الثقة بالنموذج الامريكي وبالدور العالمي المنشود له واعادة تحشيد الرأي العام العالمي وراءه.

ولتعزيز الرؤية الجديدة لادارة الرئيس اوباما في معالجة ملفات الأزمة في مناطق التوتر العالمي خصوصا في منطقة الشرق الأوسط قام كل من مركز سابان(Saban Center) في مؤسسة "بروكينغز" (Brookings Institution)، ومركز "مجلس العلاقات الخارجية" (Council For Foreign Relations) – في خطوة وصفت "بالتاريخية"– بإعداد مشروع بحثي مشترك بينهما، كي تقدم مسودته للرئيس الأميركي باراك أوباما ومستشاريه، لكي يكون ركيزة أساسية في تعامل الإدارة الجديدة مع ملفات "الشرق الأوسط". كما سيقدم المشروع النصائح والتوجيهات اللازمة لكل من الكونغرس والإعلام والجمهور الأميركي.

[1] خطاب الرئيس أوباما عن الامن القومي، مصدر سبق ذكره.

ولتحقيق هذه الغاية عكفت مجموعة خبراء مختارة من المؤسستين على العمل، ومن ضمنها مسئولين حكوميين سابقين، طيلة ١٨ شهرا وأنجزت أطروحات وحلول مقترحة للتحديات التي سيواجهها الرئيس أوباما خلال فترة رئاسته والتي تتضمن[١].

١. كيفية مواجهة الطموحات النووية الإيرانية والتصدي لمشكلة الانتشار النووي في الشرق الاوسط.
٢. كيفية تعزيز التعايش الوطني العراقي وكبح جماح الآثار المدمرة لعدم الاستقرار العراقي.
٣. التصدي لحل النزاع العربي – الاسرائيلي.
٤. كيفية تعزيز الاستقرار في لبنان.
٥. محاربة الارهاب والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
٦. التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط ، تدبير امر التغيير وبناء نوع من المشاركة.

وقدم رعاة المشروع وتحديدا كل من" مارتن إنديك" مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنغز، و"ريتشارد هاس" رئيس مركز

---

[١] قامت مؤسسة بروكنغز بنشر العمل المذكور في متن الدراسة كمقالة لها على موقعها الإلكتروني تحت عنوان "إنه وقت التجديد الدبلوماسي، نحو إستراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط"، وكذلك نشرته مجلة فورن أفيرز (Foreign Affairs) على صفحات عددها وعلى موقعها الإلكتروني بعنوان"ما بعد العراق، إستراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط".انظر –

http://www.brookings.edu/~/media/fiels/press/books/restoringbalance/restoringthebalance_chapter.pdf

انظر أيضا –

http://www.forienaffairs.org/20090101faessay88104/Richard-n-haass-martin-indyk/obama-s-middle-east-agenda.html

مجلـس العلاقـات الخارجيـة" رؤيـة حـول المهـام والأعبـاء –ذات الصـلة بالمشروع– والكيفية التي يجب على الرئيس الجديد أن يتعامل معها.

ومن خلال اجراء عملية تأطير جغرافي للمشكلات التي أهتمت بها الدراسة أعلاه نجدها تدور كليا في منطقة الشرق الاوسط حصرا.. وبهذا التأطير الجغرافي وبالتذكير بالأداة الدبلوماسية التي يجب تعزيزها في السلوك السياسي الخارجي الجديد للولايات المتحدة الامريكية تبرز الحاجة الى دور الأصدقاء والحلفاء الأساسيين في المنطقة وضرورة منحهم فرصاً كافية للقيام بمهام أصبح صعبا على الولايات المتحدة الامريكية القيام بها نتيجة ما لحق بالدور الأمريكي من أضرار في منطقة الشرق الاوسط كما أسلفنا..

وهنا نستطيع أن ندرك الحاجة الأمريكية لدور تركي فاعل في جميع هذه الملفات يعيد لتركيا اعتبارها في المنطقة من ناحية ويستوعب متطلبات أمنها القومي من ناحية ثانية ويسهم في الوصول الى نقاط التقاء بين الفرقاء الاقليميين أنفسهم وبينهم وبين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ثالثة..

اذن هي الحاجات الأمريكية الجديدة والظروف الموضوعية التي أسهمت في اعادة اكتشاف الدور التركي في المنطقة وفاعليته في اطار استراتيجية الصراع الاقليمي والدولي معا..

لكن ماتقدم لا يلغي بالتاكيد وجود ظروف ذاتية تركية بحته أدت دورها البارز هي الأخرى في عملية اعادة الاكتشاف المذكورة في اعلاه والتي شكلت مع حالة الاستدراك الامريكي لمثالب المرحلة السابقة معادلة مثالية لابد من توافق طرفيها للوصول الى نتائج مرغوب فيها في المستقبل.

المحور الثاني= الدور التركي في الشرق الأوسط (الدوافع والاتجاهات).

ابتداء لابد من الاشارة الى الاهمية الجيوبولتيكية التي تحظى بها تركيا بالنسبة الى الاستراتيجية الامريكية في معادلة الصراع العالمي بشكل عام وبالنسبة الى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ليكون ممكنا الانصراف بعدها الى تحديد بواعث ودوافع التحرك التركي النشط تجاه الشرق الأوسط والانغماس المكثف في تفاعلاته الاقليمية والدولية.

ففي الشرق الأوسط توجد الأمم الثلاث العربية والإيرانية والتركية على رقعة جغرافية لها أبعاد جيوسياسية أكثر من أي رقعة غيرها على سطح الكرة الأرضية تمتد في خاصرة العالم مثل الشريحة الأفقية التي تبدأ من المغرب في الغرب وحتى مشهد في إيران شرقا، ومن تركيا في الشمال وحتى اليمن في الجنوب.

وهذه الشريحة الأفقية ليست كمثل غيرها، ليس فقط بسبب احتياطيات الطاقة الموجودة في أراضيها، بل لأن هذه المنطقة بسبب موقعها الجغرافي المتحكم في الطرق البحرية الدولية، حددت وما زالت تحدد مسارات الصعود والهبوط للقوى العظمى منذ القرن التاسع عشر على الأقل وحتى الآن[1].

ويعود السبب في أهمية الطرق البحرية الدولية إلى أن الشطر الأعظم من التبادل السلعي بين دول العالم المختلفة يتم عبر السفن لرخص تكاليف النقل مقارنة بالطائرات، وهو ما يعزز أهمية البحار والسيطرة عليها في حسم الصراعات الكونية.

[1] **د. مصطفى اللباد ، الابعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الايراني.. على الموقع الاليكتروني الآتي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DB5675F3-44F1-4EB5-A9C4-C9D258F0980F.htm**

هذا فضلا عن أن التصورات الجيوبوليتيكية الكونية تجد سياقها الأساس في الصراع الذي تعتبره حتميا بين "التيلوروكراتيا"، أي القوى البرية، و"التالاسوكراتيا"، أي القوى البحرية. وقد جسدت روسيا القيصرية القوى البرية، في حين قادت بريطانيا العظمى القوى البحرية، طوال القرن التاسع عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كرست الولايات المتحدة الأميركية نفسها قائدة للمعسكر الغربي بالمعنى السياسي، ولقواه البحرية بالمعنى الجيوبوليتيكي.

أما روسيا قائدة القوى البرية فقد اندرجت تحت عباءة الاتحاد السوفياتي لمواجهة القوى البحرية وزعيمتها الولايات المتحدة الأميركية، ليخوض قطبا الجيوبوليتيك الكوني صراع القرن العشرين الذي ربحته القوى البحرية، كما ربحت صراع القرن التاسع عشر من قبله. لكن التصورات الجيوبوليتيكية الروسية تعتقد أن هزيمة القوى البرية لا تعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة، تعود بعدها روسيا إلى أداء رسالتها القارية، تلك التي تأخذ في الحسبان كل العوامل الجيوبوليتيكية التي أغفلتها تجربة روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي السابق، لتحقق في النهاية انتصارها الذي تراه حتميا على القوى البحرية.

وحتى تتحقق الأفكار المؤسسة للجيوبوليتيك الروسي الجديد على أرض الواقع، يجب أن تعمل روسيا على تكوين محاور جيوبوليتيكية جديدة، منها محور موسكو طهران.

ويحقق هذا المحور لروسيا –أكبر بلدان العالم من حيث المساحة– المفتقرة إلى منافذ بحرية على المياه الدافئة ،التمدد والوصول إلى الخليج العربي، وهو هدف جيوبوليتيكي ظلت موسكو قرونا طويلة تسعى إليه

ولا تتمكن من تحقيقه. ووفق هذا التصور تحتل إيران مكانتها لدى موسكو باعتبارها الشريك الوحيد لروسيا في منطقة الشرق الأوسط والذي يسمح لها بالوصول إلى الخليج سياسيا[1].

على ذات النسق، تركيا لها موقع مركزي في الإستراتيجية الأميركية ليس للاعتبارات الأيديولوجية بل للاعتبارات الجيوبوليتيكية أيضا، ومرد ذلك أن الرقعة الجغرافية التي تنهض عليها تركيا كانت وما زالت لبّ منطقة الأوراسيا ومركز دائرتها.

وتعتبر القوة البحرية الحالية (الولايات المتحدة الأميركية) المنطقة الأخيرة أساسا لسيطرتها الكونية، بسبب أنها تحبس وتحاصر القوة البرية (روسيا) وتمنعها من الوصول إلى البحار المفتوحة.

وتطل تركيا على نحو متميز على الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، كما تفصل روسيا عند البحر الأسود وتمنعها من الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة وكأنها شريحة جغرافية هابطة من السماء بين البحرين الأسود والأبيض، الامر الذي يجعلها في قلب أهم المواقع الحربية في العالم على الأطلاق[2]. وهو ما مكنها في فترات سابقة من بسط هيمنتها ونفوذها على العالمين العربي والاسلامي طيلة الحقبة الممتدة مابين أواسط القرن الخامس عشر ومطلع القرن العشرين .

ومن ناحيتها تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز.

---

[1] **نفس المصدر.**

[2] **عبد الفتاح ابراهيم ،على طريق الهند،بغداد ، دار الشئون الثقافية العامة ،٢٠٠٤،ص ١٠٧.**

فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية غربا، أي في مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق. وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، تأسيسا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل عن –إن لم تكن تتفوق على– الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية[1].

ان الخصائص المميزة لتركيا في منطقتها وبالمزايا التي اوردناها انفا مكنتها وبنجاح كبير من تأدية دور هام في الاستراتيجية الأطلسية طيلة صراعها مع الخصم الشيوعي السابق، لكن نهاية هذا الصراع ض والتجاهل الذي سبق الاشارة اليه لما يمكن أن تستمر تركيا في تقديمه لنفسها وللغرب في منطقتها والعالم جعل البعض يعتقد أن هناك ما يشغل الولايات المتحدة الأمريكية عنها أو أنها لم تعد بحاجة الى وظائف تركيا الاستراتيجية في المستقبل.

ولم يمض زمن طويل قبل أن يعيد كل من الأتراك والأمريكان أكتشاف أهمية الدور التركي في دائرتين أساسيتين هما آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وساعد في بلورة عملية الاكتشاف هذه جملة من العوامل منها مثلا:
أولا – طبيعة النخب السياسية الجديدة الحاكمة في أنقرة إذ توصف بأنها أكثر تدينا واكثر قومية وينتابها الارتياب من الغرب ويحفزها الاعتزاز بالماضي العثماني يوم كانت اسطنبول عاصمة الخلافة الاسلامية لكي تتجاوز هويتها الجيوبولتيكية السابقة كممر للطاقة بين الشرق والغرب وحاجز صد متميز

[1] د. مصطفى اللباد ، مصدر سبق ذكره.

بوجه الطموحات السوفيتية ومن بعدها الروسية في الوصول الى المياه الدافئة باتجاه تعريف جديد للوظيفة والهوية بوصفها ممرا وصلة بين الشرق والغرب بالمعنى القيمي والحضاري[١]. غير ان البعض يفضل الدفع بان الطابع المتدين للحكم التركي الجديد والعودة الى المحيط الاسلامي في كلا الدائرتين وتبني خطابا مفعما او مشبعا بلغة الحنين الى مجد الامبراطورية العثمانية من فينا الى حدود الصين ليس سوى تكتيكا تركيا لكسب المزيد من الأوراق التفاوضية مع اوروبا التي يبقى خيار التحول الى جزء معترف به منها أستراتيجية تركية متواصلة حتى لو لم يدخل الأتراك الى الاتحاد الأوروبي،بما يشكل لدى البعض قناعة تامة بان تركيا تلعب ورقة الشرق لصالح الخيار الغربي دون سواه[٢].

ثانيا= أن المرحلة التي شهدت وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ ولا تزال، عرفت تغييرات جذرية في السياسة الخارجية من أهم علاماتها[٣]:

---

[١] عبد الجليل زيد المرهون ،مستقبل الدور التركي في الخليج ،على الموقع الاليكتروني الآتي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16E689D3-F6F8-4DA6-B138-D29FF874F9F7.htm

[٢] في صراع الشرق والغرب في التفكير السياسي الخارجي التركي انظر " عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ،بيروت ،دار النهار،ص٣٠٢
أيضا- حسن بكر أحمد ،العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل ،ط١، دراسات استراتيجية ، العدد ٤١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٠، ص- ص ١٠ – ١١.

[3] Vecdi Gonul, Turkey – NATO Relations And NATOS New Strategic Concept, Turkish Policy ,spring 2010 , vol.9 .No;1, p -15- 22.
أيضا -د. محمد نور الدين،التوجه التركي الجديد في العهد الامريكي- الى أين – على الموقع الاليكتروني الآتي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

١. خروج تركيا من أن تكون شريكا بنيويا لأميركا والغرب في محيطها الإقليمي والدولي.والشراكة هنا بمعناها السلبي الذي يعني تأدية تركيا لادوار محددة يفرضها الشركاء الأطلسيين أكثر من كونها مرتبطة بالمصالح العليا لتركيا.

في الحقيقة هناك افتراض يصادف القبول عند الاتراك هو ان الاطلسي وقواه أصبح تجمعا للحروب التي لا يمكن كسبها على المدى الطويل ومنبرا للمعايير المزدوجة في التعامل مع مشاكل المنطقة، وقد شكلت هذه الافتراضات أسس التحول في المزاج السياسي التركي بعيدا عن الناتو.

٢. اتباع تركيا سياسة تعدد الأبعاد التي عنت عدم الانغلاق في محور معين والبقاء على مسافة واحدة من جميع المحاور.

٣. تعامل تركيا مع كل قضية على حدة ووفقا لمعطياتها الخاصة.

ثالثا= مصالح تركيا القومية على الأصعدة المختلفة اقتصاديا وسياسيا وامنيا في المنطقة والتي جعلت منها مثلا الشريك الأساس لمنطقة الخليج العربي على وجه التحديد،ومن ثم فان هذا الدور التجاري والاقتصادي المميز لتركيا في المنطقة يجعلها بالتضامن مع بلدانها خصوصا الخليجين قادرين على تأدية دور سياسي وأمني موازٍ للدور الاقتصادي فيها.

وعلى هذا الأساس وفي الثاني من سبتمبر /أيلول عام ٢٠٠٨، وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي مع تركيا. وأمل الجانبان أن تفتح المذكرة الطريق أمام علاقات متقدمة في المجالات كافة.

وقد رأى وزير الخارجية التركي آنذاك علي بابا جان، بأن هناك حزام أزمة في الشرق الأوسط، يقع في منطقة بين تركيا في الشمال والخليج

في الجنوب. ورأى باباجان أن دور قطر في توقيعِ اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ودور بلاده كوسيط في المحادثات بين سوريا وإسرائيل، يُعد مؤشر على إمكانية تعاون الأتراك والخليجين في قضايا الأمن الإقليمي.

وعرّف باباجان تركيا ومجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الاقتصاديتان في الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية. ونبه إلى أن التبادل التجاري بين الطرفين قد تضاعف أربع مرات في تلك السنوات[1].

رابعا= القلق المتصاعد من تنامي الدور الايراني في منطقتي الشرق الأوسط والقفقاس وكثافة الحضور الايراني في الفضائين المذكورين خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن رفع حدة التوجه التركي للمنافسة فيهما قبل أن تجد نفسها وقد أحيط بها على المستوى الاستراتيجي من قبل لاعب اقليمي طموح جدا يتمثل بالجمهورية الاسلامية الايرانية، ولاعباً اقليمياً ودولياً في آن واحد هو روسيا الاتحادية باستراتيجيتها الرامية الى التموضع في مساحات الحركة الأمريكية وقطع الطريق أمام امكانيات تكاملها دفعا لمخاطر الاختناق عند حافات بطنها الرخوة المتداخلة مع العالم الاسلامي من جهة وقلب العالم النابض في القفقاس من جهة اخرى .. تلك المنطقة التي وصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبينغيو بريجينسكي بأنها " تفتح الطريق أمامنا للوصول الى النفط والغاز في أذربيجان وبحر قزوين وفي آسيا الوسطى وأنها تمثل لنا ميزة استراتيجية كبرى حقيقية[2].

---

[1] **عبد الجليل مرهون،مستقبل الدور التركي في الخليج،مصدر سبق ذكره.**

[2] **نقلا عن د. نزار اسماعيل الحيالي و د. عبد الحميد الموساوي، العلاقات الروسية – الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، المجلد الثالث ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٩.**

وتدرك تركيا بشكل متميز وضعها بالنسبة الى منطقة القفقاس التي تبلغ مساحتها ٧٤ ألف ميل مربع وهي أصغر مناطق آسيا من حيث المساحة وتمثل نصف البرزخ اليابس الذي يفصل بين البحر المتوسط وبحر قزوين وتتوافر على مخزون نفطي كبير جدا فضلا عن تنوع غلاتها الزراعية المدارية وتنوع تركيبتها السكانية التي يتقاسمها الأذريين والأرمن والاذربيجانيين الأمر الذي جعلها محط تنافس دولي شديد عبر الزمن[١].

ومما زاد في حدة القلق التركي هو التقدم المطرد للبرنامج النووي الايراني الذي اذا ما كتب له أن يصل الى غاياته النهائية فسوف يساعد ايران على حسم صراعها الخفي مع تركيا لاستقطاب دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية بعد انفراط عقدها مع الاتحاد السوفيتي السابق.. اذ لايخفى أن ايران تسعى بشكل حثيث لاستبعاد النفوذ التركي منها والاستفادة من ثرواتها ودورها المستقبلي وموقعها الاستراتيجي الذي يعطي للقوة الاقليمية الايرانية بعدا دوليا مهما[٢].

ان التمدد الايراني في آسيا الوسطى وتحديدا في القفقاس ،وفاعلية نفوذها في الشرق الأوسط حيث العراق بواقعه الجديد وحزب الله في لبنان، والتحالف المتين بين سوريا وايران ،والعلاقات المتميزة التي تربط بين حركة حماس الفلسطينية وبين ايران تمثل بالنسبة الى الأتراك فكي كماشة يطبقان على البر التركي من جناحيه المركزيين ليواجه الأتراك واقعا لايترك لهم سوى

---

[١] في الاهمية الاستراتيجية لمنطقة القفقاس أنظر . وفيق حسين الخشاب وأحمد حسون السامرائي، النمط الجغرافي للعالم القديم ،جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٧٧، ص –ص ٦٢–٦٣.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول التمدد الايراني في آسيا الوسطى:

Rich Lowry, Iran supplier and our ally, May 25, 2002.

معبرا ضيقا باتجاه أوروبا التي تقدم ساقا وتعود بعشرة اخرى في قضية قبول العضوية الكاملة لتركيا في الأسرة الأوروبية (المسيحية)[1].

خامسا= الأثر السلبي الذي تتركه التطورات المتسارعة في بلدان المنطقة على الواقع الامني والسياسي في تركيا وهو امر تجاهلته الولايات المتحدة الأمريكية عندما قررت تغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بشكل منفرد الأمر الذي أثار امتعاض ليس فقط النخبة السياسية الجديدة في انقرة فحسب ولكن حتى الاوساط المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع وأشنطن في المؤسسة العسكرية التركية العتيدة.

فاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية جاء لاعتبارات ومصالح امريكية بحتة في الوقت الذي نظرت اليه تركيا ومعها ايران وسوريا على وجه التحديد بمثابة ناقوس خطر داهم يتهدد مستقبل امنها القومي عاجلا أو آجلا لأسباب عدة يقف في المقدمة منها[2]:

- يخشى الأتراك أن يكون لأي استقلال أو حكم ذاتي لأكراد أو شيعة العراق أثر العدوى على السكان الأكراد أو الشيعة في تركيا وباقي بلدان المنطقة.

---

[1] يذكر وزير الخارجية الفرنسي الأسبق جان فرنسوا دينو في كتاب أصدره عام ١٩٩٤ بعنوان " ما أؤمن به" ان أوروبا ظلت حتى فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ مصطلحا جغرافيا بحتا ،لكن فتح الاتراك لأسطنبول جعلها مصطلحا سياسيا ،ورغم مرور ٥٤١ عام فان الأتراك لا يمكن أن يكونوا مقبولين داخل أوروبا... أنظر د. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات،لندن،رياض الريس للكتب والنشر،١٩٩٧،ص ٢٤٣.

[2] بولنت آراس ، آفاق التعاون التركي السوري الايراني العراقي ، ترجمة رشا حاتم ، على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8CA5DC1A-A865-48E1-8388-87349E45F168.htm

ورغم التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية للجانب التركي في مناسبات متعددة بخصوص التزامها بضمان وحدة التراب العراقي ومعارضتها لاستقلال الأكراد، غير أن الأتراك واصلوا اصرارهم على التعبير عن عدم ارتياحهم للوضع القائم في العراق ، خصوصا أن الأكراد لم يعلنوا حتى الآن أنهم ملتزمون بالموقف الامريكي المعارض لاستقلالهم ولم يتراجعوا عن المطالبة بضم مدينة كركوك الى أقليم كردستان الأمر الذي دفع الأتراك الى الحكم على واشنطن بانها متواطئة مع الأكراد أو راضية عن التوجهات الكردية على أقل تقدير،ويزيد من حدة الامر الشكوى التركية الدائمة من تجاهل واشنطن المستمر لحقوق التركمان بما يرفع من درجة التباعد بين الجانبين بخصوص الوضع في العراق.

- يخشى واضعو السياسة التركية أن يؤدي ضعف الحكومة المركزية في العراق إلى تقوية حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة المعارض لأنقرة والمتمركز في كردستان بشمال العراق، مما قد يؤدي إلى زيادة مستوى وفاعلية هجمات المسلحين الأكراد على إيران وسوريا وتركيا، ودأب الأتراك على أظهار شعور الاحباط وخيبة الامل بسبب امتناع الامريكان عن مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني الناشطين في الجبال الفاصلة بين العراق وتركيا بشكل فعال[1].
- الخشية من نجاح القوى الشيعية في اقامة فيدرالية قائمة على الأساس الطائفي بما يشكل تهديدا أمنيا للملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي ، مثلما تبقى الخشية قائمة من نجاح

[1] **بيل باراك ،سياسات تركيا تجاه شمال العراق– المشكلات والآفاق المستقبلية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أوراق أدلفي رقم ٣٧٤، مايو ٢٠٠٥ ، ص٩٨.**

الراديكالية السنية والجماعات المسلحة المرتبطة بها في تحويل العراق إلى ملاذ آمن للإرهابيين الدوليين، الأمر الذي يشكل خطرا على المنطقة بأسرها.

- وكانت الخشية الحقيقة أن يكون احتلال العراق مقدمة لحلقات اخرى في مسلسل التغيير الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في الشرق الأوسط لاتستطيع حتى تركيا أن تستثني نفسها منه.

وعلى هذا الأساس لم يكن ممكنا منع حدوث الكثير من التعارضات في المواقف بين تركيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عدد كبير من الملفات . يمكن تقنينها في الأطر الآتية[1]:

١. فقد رفضت تركيا عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري.
٢. عارضت تركيا استخدام القوة أو فرض الحصار على إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني.
٣. رفضت الواقع التقسيمي الجديد في العراق.
٤. كانت ضد طريقة التعاطي الأميركية مع ملف حزب العمال الكردستاني المحمي والمسلّح –وفقا للأتراك– من جانب واشنطن وأكراد العراق.
٥. وقفت على الحياد في الملف اللبناني.
٦. رفضت عزل حركة حماس وأصرت على التعامل معها بوصفها سلطة شرعية منتخبة، ونددت بشدة بالعدوان الإسرائيلي على غزة وما سببه من أضرار بالغة على استمرار مفاوضات السلام في السنوات الأخيرة.

[1] **د. محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره.**

٧. رفضت إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، ودعت لمعالجة القضية الأفغانية بوسائل أخرى سلمية واقتصادية، ودعت إلى محاورة حركة طالبان.
٨. وقفت على الحياد في أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا، بخلاف موقف ادارة الرئيس السابق جورج بوش المعروف بحمايته جورجيا.

وقد شكلت الرؤية التركية لمصالحها في المنطقة ودورها الذي يجب أن تخرج به الى العالم الأساس المناسب لتبني منهجية المرونة في معالجة قضاياها الداخلية خصوصا فيما يتعلق بالتمرد الكردي في جنوب شرق البلاد وفي سياستها الخارجية التي جعلت من السلامة الاقليمية للعراق بمثابة خط أحمر للبيروقراطية المدنية والعسكرية التركية على حد سواء.

ومن هذا المنطلق تحركت تركيا لتأدية دور الطرف الراعي لمؤتمرات المصالحة الوطنية والحوار مع جميع القوى السياسية العراقية دون استثناء لدفعها الى مواقف أكثر انسجاما مع مطلب الحفاظ على وحدة وسلامة العراق.. وكذلك تأدية دور فاعل في اطار مؤتمرات دول الجوار العراقي المكرسة لتعزيز دور تلك الدول في استراتيجية استعادة الامن المفتقد في العراق والتي كانت اسطنبول أحدى اهم محطات تلك المؤتمرات عام ٢٠٠٧[١].

[١] في الحقيقة لعبت تركيا دورا نشيطا أيضا في جعل الجامعةِ العربية ومنظمةِ المؤتمر الإسلامي أكثر شعورا بالمشكلة العراقية القائمة، ودخلت في دبلوماسية الكواليس بجَمْعها بين الأمريكيين وبين السُنَّة في عدة مناسبات. وخلال أحد الاجتماعات، قَبْل الانتخابات في العراق، وافق السُنة على إنهاء الهجمات، بينما وافق الأمريكيون على توفير الظروف لإجراء انتخابات نزيهة.
وبالإضافة إلى ذلك جمعت أنقرة بين شخصيات سنّية رئيسيةٍ معارضةٍ وبين مبعوثين أمريكيين لضمان مشاركة السُنَّة في الانتخابات الوطنية العراقية يوم ٣٠ جوان ٢٠٠٥.
والتقى طارق الهاشمي، وهو زعيم سني بارز ونائب الرئيس العراقي، المبعوثَ الأمريكي السابق زلماي خليل زاد في اسطنبول في مبادرة تهدف إلى إشراك كل الجماعات في العملية السياسية.
ونظَّمت تركيا أيضا برامجَ تدريبيةً لصالح ٣٥٠ سياسي عراقي من أحزاب سياسية مختلفة، وذلك من أجل المساهمةِ في العملية الديمقراطية في العراق.

وبالوقت نفسه تحركت تركيا باتجاه المنطقة العربية وايران لتفهم الجميع بانها ليست طرفا في خلافاتهم البينية ولكنها معنية بتحقيق التقارب بين جميع الاطراف حفاظا على الأمن الأقليمي الذي يوفر للجميع بيئة أفضل للتنمية والبناء.

ووفقا لذلك تكون تركيا قد رسمت لنفسها اتجاهين متوازيين للحركة تجاه العراق والمنطقة معا يتمثل في[1].

الأول، هو العلاقات القوية مع الحكومة المركزية العراقية وفتح جسور الحوار البناء والتعاون مع جميع الأطراف في العراق.

والثاني، هو تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف قواه الاجتماعية والسياسية. فظهور التعاون الإقليمي أثبت أن تركيا تتبع سياسة سليمة في معالجة الأزمة العراقية. فهي تضع هذه السياسة من منظور إقليمي للتعاون والتنسيق من أجل السلام والأمن والرفاه الاقتصادي للمنطقة، وهي تختلف في ذلك عن إيران وسوريا.

ومن المنظور التركي،فان التعاون على نطاق المنطقة بما فيها العراق ليس مجرد فرصة، بل خطوة ضرورية لضمان مستقبل سلمي ومزدهر في المنطقة.

وشكّل الاجتماع الموسع للدول المجاورة للعراق في إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ علامة على قدرة تركيا على مواصلة الدبلوماسية الإقليمية للقضية العراقية. وقد كان تأكيد تركيا على وحدة أراضي العراق

لمزيد من التفاصيل انظر ، بولنت آراس ، أحمد داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ، ترجمة الطاهر بو ساحية ، على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D31B88A9-C95B-4B3B-9FB7-1048E55EF5B7.htm

[1] بولنت آراس ، آفاق التعاون التركي السوري الايراني العراقي ، مصدر سبق ذكره.

وتخوفها من إرهاب حزب العمال الكردستاني الأمر المسيطر على أجندة الاجتماع، والذي حظي بالدعم من الدول المجاورة للعراق وكذلك من وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وشدد البيان الختامي على الحاجة الملحة للتعاون على مكافحة المجموعات الإرهابية في العراق[١].

وتعد بغداد اليوم أقرب إلى الموقف التركي من أي وقت مضى. فعلى الرغم من التغيير المستمر في مواقفه، قال الرئيس العراقي جلال الطالباني في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني "نحن لن نضحي بعلاقاتنا الثقافية والاقتصادية مع تركيا بسبب منظمة إرهابية". وذكر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أيضا "لقد اتفقنا على أن يكون موقفنا عاما لمكافحة الإرهاب. ولن نسمح لأي طرف، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، بتسميم علاقاتنا الثنائية". وقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني "إن العراق لا ينبغي أن يكون نقطة لانطلاق الأنشطة الإرهابية"[٢].

ولتعزيز هذا التوجه المزدوج فقد دشنت الدبلوماسية التركية سلسلة متصلة من اللقاءات والزيارات التي قام بها أقطاب الحكومة التركية الى العراق وفي مقدمتهم الرئيس عبد الله غل وكذلك الى سوريا والمملكة العربية السعودية وختمها وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو بزيارة ايران مطلع شهر أيلول ٢٠١٠ في مبادرة لتقريب وجهات النظر بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأطلسيين بخصوص برنامجها النووي وملفات الخلاف في العراق ولبنان وفلسطين.

---

[١] **نفس المصدر.**

[٢] **نفس المصدر.**

واستثمرت تركيا وبنجاح كبير علاقاتها الطيبة بجميع هذه الاطراف من ناحية وبالمنظمات الاقليمية التي تضمها الى جانب هذه البلدان كمنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لتنشيط دبلوماسيتها التفاوضية حتى مع أطراف تعدها الولايات المتحدة الامركية جزءا من محور الشر العالمي كايران وسوريا كجزء من توجهها الجديد لاقامة شراكة فاعلة في المنطقة تعتمد سبيل ومنهجية الحوار لحل المشاكل المعقدة التي تزخر بها المنطقة

وللحقيقة فأن الولايات المتحدة عادت الى تقييم الموقف بشكل أكثر موضوعية ليس رغبة في تصحيح الأوضاع فحسب ولكن لأن هناك من شعر بالخوف في واشنطن من أن هناك احتمالية كبيرة في أن تدفع الآثار غير المتوقعة التي عصفت بالمنطقة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبيل ترجيح كفة النفوذ الايراني فيه، وتطوير قابلية الأكراد على اقامة دولة مستقلة أو كيان ذاتي متميز يثير نقمة كردية داخل تركيا ،قد تدفع هذه التطورات بتركيا الى تبني خيارات مصلحية بحته ليس أقلها تطوير علاقاتها مع محور موسكو – طهران تفاديا للخسارة على المدى البعيد وتكامل عناصر الاحاطة الاستراتيجية بها على النحو الذي تم توضيحه آنفا[١].

ولكن يبقى السؤال المهم متعلقا بماذا يمكن ان تقدمه تركيا من خلال دورها الجديد في المنطقة للولايات المتحدة الامريكية ومدى تماهي ذلك مع مصالح هذه الأخيرة فيها من ناحية وماذا تتوقع تركيا الحصول عليه من نتائج مترشحة عن هذا الدور.

[١] **السيد عوض عثمان، آفق جديدة للعلاقات الايرانية – التركية، مجلة مختارات ايرانية ، العدد ٢٥ حزيران ٢٠٠٢،.**

المحور الثالث=قراءة امريكية–تركية للمصالح المشتركة في الشرق الأوسط.

ان الحـديث عـن تجاهـل الفعـل السياســي الخـارجي للولايـات المتحـدة الامريكيـة طيلـة الفتـرة التـي تلـت انهيـار الحـرب البـاردة لمصـالح قـوى اقليميـة مؤثرة كتركيـا علـى سبيل المثـال، وحـدوث تعارضـات فـي الفهـم والمواقـف بـين الولايـات المتحـدة وتركيـا فـي ميـادين وقضـايا سـبق الاشـارة اليهـا لـم يكـن ليلغـي بشـكل نهـائي حقـائق أساسـية مترشـحة عـن طبيعـة ادارة الصـراع الـدولي طيلـة العقود الماضية خصوصا ما يتعلق منها بأهمية دور وموقع تركيا بالنسبة الى الولايـات المتحـدة الامريكيـة .فهـي شـريك فـي منظمـة حلـف شـمال الأطلسـي (نـاتو) ويخـدم هـذا بالتـالي أهـداف الحلـف. وهـي صـديق وربمـا شـريك لدولـة إسـرائيل الابـن المـدلل لأميركـا والغـرب. ويحكمهـا نظـام علمـاني انمـوذج فـي مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة[1].

ان وجـود تركيـا بالمواصـفات أعـلاه يعطـي للولايـات المتحـدة فـرص كبيـرة للاستفادة من حركتها في محيطها الاقليمي الواسع الذي يغطي جزءا مهما من الشرق الأوسط ويحتضن خاصرة الجيوبولتيك الأوراسي في الوقت عينه.

وأوجه الفائدة المذكورة يمكن اجمالها فيما يأتي:

١- إذا كـان أوبامـا جـادا فـي حـل المشـكلات عـن طريـق الحـوار فسـيجد فـي أنقـرة وحـزب العدالــة والتنميــة أكبـر معـين لــه، لأن سياســة تركيــا ارتكـزت فـي السـنوات الأخيـرة فـي ظـل هـذا الحـزب علـى عامـل التواصـل مـع الجميـع، واكتسبت تركيا صفة الوسيط المقبول في عدد كبير من الملفات، فهي الوحيدة التـي علـى صـلة قويـة وجيـدة مـع جميـع الأطـراف، مـن فلسـطين وإسـرائيل إلـى

[1] د. محمد نور الدين، التوجه التركي الجديد، مصدر سبق ذكره.أيضا ،حسن بكر احمد ، مصدر سبق ذكره، ص – ص ٩-١٢.

إيران وسوريا وباكستان وأفغانستان، وحتى روسيا وجورجيا. ويمكن لأوباما أن ينطلق اعتمادا على الدور التركي، بدلا من البدء من الصفر[١].

٢- أن الدور التركي يصادف القبول في المنطقة لأسباب عدة منها ما ينتسب الى الصلات والروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تشد دول المنطقة اليها من ناحية وعدم توافر بدائل هذا الدور لموازنة اللاعب الايراني فيها.. فلايمكن لمصر البعيدة عن خط التماس مع ايران والمحاصرة بمحددات كامب ديفيد أن تملأ فراغ القوة القائم.. ولا يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تسمح لأسرائيل أن تقوم بدور مماثل لأنها طرف غير مقبول من جميع دول المنطقة ، فضلا عن أن احتمالية قيامها بمثل هذا الدور قد تعطي مصداقية كبيرة للطروحات الايرانية المضادة لاسرائيل على نحو يدفع حتى معارضي الدور الايراني في المنطقة الى القبول به بحكم الضرورة..

وقد بدا هذا الترجيح للدور التركي في المنطقة واضحا في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة سرت الليبية عام ٢٠٠٩ حينما طرح الأمين العام لجامعة الدول العربية فكرة انشاء رابطة دول الجوار العربية لتضم الى جانب تركيا كلا من ايران وتشاد..

وفي الوقت الذي رحبت فيه كل الدول العربية بالدور التركي فقد رفضت في ذات الوقت فكرة انضمام تشاد وعلقت عضوية ايران في هذه الرابطة على الجهود التي يجب أن تبذلها الأخيرة لتجاوز خلافاتها مع الدول العربية ومع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ومع الأمم المتحدة.. وهي اشتراطات صعبة تشبه الرفض ولكن بلغة اخرى.

٣- إن تركيا لا تزال تمثل لواشنطن عنصرا حيويا في تنفيذ الإستراتيجيات الأميركية والغربية في المنطقة، ولا ينتقص من فاعلية هذا الدور حقيقة تصاعد

---

[١] **نفس المصدر.**

التحليلات التي تقول إن تركيا تشهد انعطافة قد تنقلها من موقعها التقليدي في المحور الغربي إلى موقع جديد أقرب إلى الشرق بل حتى إلى دول "الممانعة" خاصة وأن استطلاعات الرأي ومواقف المسؤولين الأتراك تشير إلى التغير في المزاج التركي سلبيا من الولايات المتحدة بعد حقبة الرئيس بوش[١].

ومن هنا فإن أحد أهم أسباب زيارة أوباما إلى تركيا بعد تسنمه منصبه مباشرة هو محاولة استعادة تركيا إلى حضنها الغربي السابق، وكبح جماح انعطافتها نحو الشرق والعالم الإسلامي من ناحية ،والسعي لإعادة الاعتبار للدور التركي في هذه المناطق بعد ان تعرّض للتهميش أو حتى الاستعلاء من جانب الرئيس السابق جورج بوش وادارته من ناحية ثانية. او قد يكون للزيارة اهدافها الاخرى التي تتمثل في ايصال رسائل واضحة لمحور التشدد عامة وايران خاصة بأن تركيا يمكنها استعادة دور القيادة في العالمين العربي والاسلامي طالما انها تسير بثبات في طريق الاعتدال السياسي وتحقيق التنمية والمشاركة الفاعلة في الميدان الاقتصادي ولها القدرة على ترميم التصدعات التي أصابت العلاقات الأمريكية بكلا العالمين بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

٣- يهيئ الرئيس أوباما وإدارته أنفسهم لتدشين عملية واسعة لإعادة التموضع في مناطق التوتر من البلقان إلى وسط آسيا مرورا بالقوقاز والشرق الأوسط. وفي هذه الجغرافيا الواسعة تؤدي تركيا دورا مؤثرا يعينها على النهوض بدور حاسم في عملية اعادة التموضع المذكورة.

٤- إن اختيار تركيا مكانا لأول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكي باراك اوباما بعد فوزه في سباق الرئِاسة الامريكية إلى بلد مسلم ،وثاني زيارة إلى بلد خارجي (بعد كندا) وبعد شهرين ونصف الشهر فقط على انتخابه رئيسا

[١] **بخصوص التحول في المزاج السياسي التركي نحو الشرق أوسطية بعد تآكل شعبية الناتو عند الأتراك انظر Turkish Policy ,spring 2010 , vol.9 .No;1, p-p 9 -13.**

للولايـات المتحـدة، هـي محاولـة مـن أجـل تحسـين صـورة أميركـا المتآكلـة والمتهالكة في العالم الإسلامي جراء المرحلة السابقة.

٥- وهي أيضا محاولة لتخفيف سلبية الصورة الأميركية بالمرحلة المقبلة، لأن حـروب أميركـا لـم تنتـه بعد ومسـرحها جميعـا هـو الجغرافيـا الإسـلامية، حيـث أضـاف أوبامـا إلـى خارطـة حـروب أميركـا فـي هذ المحيط منطقـة جديدة هـي الباكستان. وقد أعلن عن هذا التوجه بنفسه أثناء عرض إستراتيجية الحرب في أفغانستان وباكستان، حيث قال إن باكستان "أخطر منطقة في العالم" (!).

٦- وكـذلك اتخـاذ الـرئيس أوبامـا لتركيـا مكانـا لتوجيـه رسـالة إيجابيـة للعـالم الإسـلامي هـي دعـم مباشـر للنمـوذج التركـي العلمـاني فـي العـالم الاسـلامي كنموذج مهم للاعتدال السياسي، وإيلاء للريادة التركية في هذا العالم.

٧- ولا يمكن تجاهل أن من أهم أهداف استعادة تركيا إلى المعسكر الغربي هو ضمان عدم تحوّلها إلى طرف سالب في علاقتها بإسرائيل، لا سيما بعد أحداث غزة الأخيرة، بعدما كانت أنقرة ولا تزال تمثل إلى حد كبير، أكبر اختراق غربي إسرائيلي للعالم الإسلامي.

وبالمقابل فأن تركيا تتوقع من الولايات المتحدة الامريكية تفهما كبيرا واستجابة واضحة لمصالح تعدها تركيا في غاية الحيوية بالنسبة لها كما هو الحال مع:

١. الحصـول علـى تعهـدات أميركيـة لإنهـاء مشـكلة حـزب العمـال الكردستاني فـي العراق. و بالفعل فقد تعهد الرئيس أوباما بالتعاون ضـد "إرهـاب " الحـزب المـذكور، لكنـه لـم يفصـح عـن آليـات هـذا التفاهم. رغم أن الرئيس أوباما ربما يكون قد أزعج الأتراك بدعوته إلى منح أكراد تركيا فرصة للتساوي مع المواطنين الآخرين واستخدام لغتهم وثقافتهم وما إلى ذلك.

٢. ضمانة لدور تركي أمني واقتصادي في العراق وفي شماله تحديدا، بحيث تكون تركيا، وليس عمليا بغداد، هي المسؤولة أو الراعية للأمن هناك بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، منعا لانتقال أكراد شمال العراق إلى مرحلة الدولة المستقلة. وهنا أيضا يمكن القول إن الأتراك ليسوا راضين كثيرا عن مواقف الرئيس أوباما خصوصا في اجابته على تساؤلات متعلقة بخيار الدولة الكردية المستقلة بقوله "أنا مع وحدة الأراضي التركية" (التركية وليس العراقية).

٣. تدخل أميركي للمساعدة لحل المشكلة بين أرمينيا وتركيا وبين أرمينيا وأذربيجان، وبالتالي إيجاد صيغة مناسبة لحل مشكلة مطالب الأرمن لتركيا وكذلك الكونغرس الأمريكي بالاعتراف بـ"الإبادة" عام ١٩١٥. وهنا مشى الرئيس أوباما على حد السكين ،فهو لن يعترف بالابادة استجابة لضغوط المصالح الأمريكية مع تركيا ، لكنه لايستطيع على حد تعبيره أن يغير موقفه الشخصي من المسألة (أي اعتباره أحداث ١٩١٥ "إبادة جماعية") وهذا موقف جديد يحصل للمرة الأولى مع رئيس أميركي، وهو ما لا يثير ارتياح الأتراك.

٤. تدخل الولايات المتحدة لمنع استمرار المسألة القبرصية عقبة أوروبية أمام مسيرة مفاوضات العضوية التركية للاتحاد الأوروبي[١].

وحتى تحين ظروف تحقق مثل هذه المطالب سيكون مناسبا تماما استمرار الادارة الأمريكية في تعريفها الدبلوماسي لسياستها الخارجية في مناطق التوتر العالمي والاحتفاظ بسياسة ضبط النفس والخطاب السياسي معا بعيدا عن لهجة الحرب على الارهاب وتصانيف ادارة بوش لبلدان العالم وفقا لمحاور الشر والخير والحدود الفاصلة بينها وضرورات اللجوء الى خيار القوة

[١] د. محمد نور الدين،التوجه التركي الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢.

لحسم التعارضات بين المعسكرين وهي حالة تكاد تدفع المرء الى تصور رغبة الولايات المتحدة الامريكية في احياء الصراع الدولي بمسميات جديدة..

ان التزام الولايات المتحدة الامريكية بما ورد في أعلاه سيمكن تركيا من توفير الوقت والجهد اللازمين للوصول الى النتائج المرغوب بها على الجانبين وقد تضطر الولايات المتحدة الامريكية هنا الى التضحية ببعض السقف العليا لمصالحها ومطالبها في هذه المناطق أو على الأقل المناورة فيها كبديل أفضل من خسارة تلك المصالح الناجمة عن التشدد في الموقف والمنهج معا.. وقد تنجح تركيا في تشكيل محاور اقليمية فاعلة تؤدي فيها دور المركز بالنسبة الى الأطراف الاخرى وتمنحها بالنتيجة رصيدا ودافعا مضافا للتفكير بالدور التركي المميز الذي ورثته عن سالفتها العثمانية.

ومع ذلك يبقى السؤال الغريب قائما .. هل أن تركيا تعمل بالفعل انطلاقا من رؤية ذاتية للموقف في المنطقة والعالم وتخط لنفسها سبيلا للنجاح بين هذا وذاك.. أو أن للأمر خفاياه التي يفضل البعض ممن يسكنهم فكر المؤامرة أن يخوضوا فيه حتى الأسنان باعتبار أن تجديد تركيا واطلاقها بصورتها الحالية التي تزاوج بين العلمانية وبين احياء التراث الاسلامي لتركيا واعادة توجيه بوصلة سياستها الخارجية باتجاه الشرق الأوسط بدلا من البر الاوربي المجاور هي استراتيجية كبرى تصنف في خانة الالتفاف على مشكلات المنطقة بطرف ينتمي اليها ويتحدث بلغتها ولكنه يقطف ثمار النجاح لقوى التحكم الأساسية في العالم.. وان هذا التوجه لم يكن منفصلا عن مراحل التهيئة الداخلية له ليبدوا الفعل على الصعيد الخارجي وكأنه نتيجة طبيعية لتطورات جوهرية في البنية السياسية التركية ومبادئها الحاكمة.

فقد أقيمت الدولة التركية الحديثة وفقا للمبادئ الستة التي وضعها مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك والتي تعمل بشكل تضامني من

اجل ترسيخ مبدأ علمانية الدولة ،وتم وضع الجيش التركي والمحكمة العليا حارسين أمينين على هذه المبادئ لضمان عدم المساس بها تحت أي ظرف كان، وقد أدت كلتا المؤسستين دورهما بحرفية عالية في مناسبات عدة خصوصا عندما أسفرت الانتخابات العامة التركية التي جرت أواسط العقد الأخير من القرن الماضي عن صعود حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان إلى سدة الحكم في البلاد فاتخذت المحكمة التركية قرارها الشهير بحل الحزب المذكور وحظره نهائيا دون مراجعة، فضلا عن مصادرة ممتلكاته، وأوكلت المحكمة إلى المؤسسة العسكرية التركية تنفيذ هذا القرار وهو ما دفع بالأخيرة إلى محاصرة مقر الحكومة والبرلمان حتى تهيأ لها إسقاط الأولى وحل الثاني بشكل حاسم.

إلا أن المثير أن يعود طلاب أربكان وحزبه إلى الحكم والى الأغلبية في البرلمان بمسمى جديد هو حزب العدالة والتنمية بعد عقد واحد لاغير ،والأكثر إثارة هو أن تقف المحكمة التركية العليا إلى جانبه في رد دعاوى التجاوز على المبادئ العلمانية للبلاد وأن تعرب المؤسسة التركية العتيدة التي تعد جزءا مهما في الإستراتيجية العسكرية لحلف النيتو عن حيادها في هذا الموضوع حفاظا على سمعة المؤسسة العسكرية التركية واحتراما لاستقلالية القرار السياسي التركي!!.

ثم تعود حكومة حزب العدالة والتنمية لتطرح تعديلا واسعا في الدستور التركي يشمل ثمانية وعشرين مادة تطال معاقل الدفاع عن العلمانية التركية في الجيش والقضاء معا ، حيث يتم التحقيق في كل المخالفات والانتهاكات الدستورية التي ارتكبها جنرالات المؤسسة العسكرية التركية منذ انقلاب عام ١٩٨٠ وفي مقدمتهم الرئيس التركي الأسبق كنعان افرن ، ومن ناحية ثانية يتم تقويض هيمنة السلطة القضائية على عمل الحكومة التركية ،

وقد صوت البرلمان التركي بأغلبية ضئيلة لصالح التعديلات الامر الذي طرح الحاجة الى عرضها على الاستفتاء الشعبي .

وبالفعل جرى الاستفتاء في تموز ٢٠١٠ في ذكرى يوم انقلاب عام ١٩٨٠وتم التصويت لصالح التعديلات بنسبة ٥٨% مقابل ٤٨% للمعارضين، فخرجت صحيفة صباح التركية الموالية للحكومة بعنوان عريض تقول فيه " تركيا تنفض عن نفسها عار الانقلاب"[١].

فهل جرى ذلك بفعل الصدفة المحضة أو أن هناك بعد نظر في التخطيط الذي يتجاوز المنظور من الأشياء والأحداث وتعجز الرؤية الآنية عن إدراكه ،ونعني بذلك التهيئة لهوية تركية تعيد التذكير بانتمائها إلى الإقليم والمحيط العربي والإسلامي معا وتعطيه زخم الشرعية و المقبولية التي يحتاجها في حركته القادمة في كلا الاتجاهين.

وقد يستفيد دعاة هذا الاتجاه في التحليل من طبيعة الانغماس التركي المكثف في احداث الربيع العربي المتسارعة التي شهدتها عدة بلدان عربية منذ الأيام الاولى لعام ٢٠١١ لتاكيد مصداقية منحاهم الفكري، خصوصا وان تركيا مارست دورا مباشرا في ايصال ثورات هذا الربيع الى غاياتها النهائية المتمثلة باسقاط النظم السياسية التقليدية القائمة بوسائل ضغط مختلفة وصل البعض منها الى حد الاسهام في الجهد العسكري المضاد كما هو الحال في ليبيا أو احتضان قوى وتشكيلات المعارضة وتنسيق اعمالها وتوحيد جهودها كما هو الحال مع المعارضة السورية حتى هذه اللحظة.

---

[١] انظر نتائج التصويت وتباين المواقف الداخلية في تركيا منه على الموقع
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/05/100507_turkey_reforms_tc2.shtml

أيضا

"http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE68C0SH20100913

بالتأكيد نحن نحتاج الى زمن طويل لنصل الى ترجيح مقبول بين المنطقين والتوصل الى اجابة شافية لهذا التساؤل الكبير.

الخاتمة

بغض النظر عما اذا كان الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط وليد حسابات ذاتية صرفة مرتبطة بقراءة موضوعية للمصالح القومية لتركيا في منطقتها والعالم ،اوايفاء بالتزاماتها الوثيقة تجاه حلف الناتو وقيادته بين ضفتي الأطلسي ، أو مزاوجة متميزة بين هذا وذاك فان كلا الطرفين في تركيا والولايات المتحدة قد وجد نفسه حقا في العملية التاريخية لاعادة ترتيب اوراق ادائهما في أبرز مناطق التوتر والصراع العالمي وفي كلا الفضائين الشرق اوسطي والاوراسي معا.

واغلب الظن أنهما لن يفقدا شيئا في اطار هذه العملية الواسعة لاعادة ترتيب اوضاع المنطقة بما يضمن عدم انزلاقها الى فراغ مرعب للقوة وخلق توازنات يمكن الاطمئنان اليها مستقبلا على الجانبين للحيلولة دون تحول المنطقة الى ميدان الفوضى العارمة بسبب غياب الرؤى المشتركة للحلول المطروحة لمشاكلها الكثيرة.

ان اعادة اكتشاف اهمية التنسيق المثمر بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية يوفر فرص مثالية للمزاوجة او للتقريب بين التطلعات المحلية لدول المنطقة وبين رؤى القوى الخارجية لمستقبل الأوضاع فيها عبر لاعب كان حتى وقت قريب يظن بنفسه عن المشاركة في صياغة سسيناريوهات المستقبل فيها ،لكنه يستعيد اليوم جزأ من هويته الاقليمية والحضارية ليسهم وبفاعلية في ترك بصمته الخاصة في كل شاردة وواردة من

قضايا الشرق الأوسط ابتداء من العراق مرورا بفلسطين ولبنان وانتهاء بعلاقات دول المنطقة بعضها بالبعض الآخر ، وبالقوى الكبرى على حد سواء قبل أن يسارع البعض للحديث عن قدراته لملء فراغ القوة في هذا المكان أو ذاك من المنطقة، أو تبني مشاريع الربط الأمني بين دول المنطقة لمواجهة التحديات الخارجية وافشال مراميها النهائية دون الالتفات الى ما يشكله الدور التركي في المنطقة من ثقل تفرضه الجغرافية والتاريخ والمروث الحضاري الذي يجعل منه طرفا أساسيا في معادلة التوازن المطلوبة على الأقل في المرحلة الحالية.

وربما نجح الدور التركي في ايصال رسالة واضحة للجميع داخل الأقليم وخارجه مفادها "أننا نراقب الأوضاع عن كثب " وان تطوراتها تدخل في نطاق حماية امن تركيا ومنطقة الشرق الأوسط معا.

وبنفس الطريقة ربما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية الى حد ما أيضا في توفير مداخل مناسبة لرؤيتها الجديدة في التعامل مع قضايا التازم والتوتر في المنطقة بما يضمن مزيدا من المصداقية لها نظرا لمرورها عبر بوابة طرف يحظى بالمقبولية المحلية ، ويجنبها مغبة مواجهة الرفض المتنامي لكل منطلقاتها التي سبق وان وصفت في مقدمة هذا البحث بأنها تحيل الأمور دائما الى الأسوء

ومع ذلك هناك من يشعر بالقلق من احتمالية النكوص في هذا المسار المشترك بين الطرفين طالما أن الأيام دول بين الديموقراطيين الأكثر التزاما بمنهج التوفيق والأدوات اللينة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وبين الجمهوريين الذين تخلوا حتى عن الجزرة في تعاطيهم مع مشكلات منطقة الشرق الأوسط مفضلين العصا الغليظة لمن عصا وتمرد على رؤية صقور البيت الأبيض لواقع ومستقبل المنطقة.. المشكلة كما يرى البعض

تتجسد في حقيقة أن الديموقراطين يقودون الولايات المتحدة الامريكية في حين يتطلع الجمهوريون الى قيادة العالم بأسره.

مـرة اخـرى سـيكون الـزمن حكمـا فاصـلا بـين الخيـارات المتاحـة للتحليل.

U.S.A and Turkey: The reactivation of the strategic partnership in Middle East

Abstract

This research focuses on the two most active players in the Middle East, the first is the United States as an international player that has dominated during the past two decades in managing files of crisis in the areas of tension in the world, including the study area. It follows the changes in the strategy of the current U.S. administration (the administration of President Barack Obama), and the means that should be employed to redefine its relations with the countries of the region on the one hand, and achieving its interest on the other. While the second regional player is Turkey in spite the critical turnings it has passed through in the history of its relationship with the region and the world together, Turkey re-identifies itself through its new political elites, its interests and role in Middle East. Therefore, Turkey is planned by the ruling Justice and Development party to be an international force through leading the region and employing its subjective and objective possibilities that would help to achieve this goal.

Both players, the international and regional, need each other to achieve a wide range of shared interests in the region and reduce the problems and difficulties that impede them. What makes them differ is the difference of their attitudes towards the crises that happened after the Cold War, especially during the stringent policy of U.S. former President George W. Bush Jr. and his administration, its excessive use of force as the best means to deal with the problems and crises of the

region, and its exaggerating to ignore the roles and interests of the allies and what they can present in this scope.

This means that the two players, the American and Turkish, in a dire need of a careful reading of their common interests and what each one can do for the other, review the new relationship between them to overcome the points of contention which have increased difference between them during the last phase in the framework of large-scale operation to re-activate the already existing alliance relationship between them in structure of NATO since 1952, the date which witnessed the membership of Turkey in the previous alliance.